

يسر الكلية العصرية الجامعية - رام الله - فلسطين

من خلال مركز العصرية للدراسات والبحوث

دعوة الباحثين من داخل الوطن وخارجه للمساهمة في تأليف كتاب جماعي

دولي محكم نو ترقيم دولي:

ISBN :978-9950-427-00-6

والموسوم بعنوان:

القاعدة القانونية ومتطلبات التنمية البيئية

المستدامة

رئيسة المشروع: د. أوشن حنان، استاذ مشارك، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة عباس لغرور خنشة، الجزائر.

لقد صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي اليوم اتساع النشاط الإنساني في مختلف المجالات سيما ذات الصلة باستغلال الثروات البيئية، ونظرا لجنوح وفجاعة البشرية على استنزاف البيئة، واستغلالها بما يكفل ضمان تلبية حاجاته وازدياد هذا النمط الاستهلاكي للبيئة، ظهرت في مطلع القرن العشرين، بوادر حماية هذا الموروث الطبيعي، من نهب الإنسان، خاصة بعد شعور الإنسان بمدى خطورة استنزافه للبيئة بالشكل اللاعقلاني.

وتجسد ذلك في ظهور مصطلح التنمية المستدامة، كجيل رابع لمفهوم التنمية، فأصبحت البيئة من المضامين المحمية مضمونا وشكلا، باعتبارها البعد الثاني للتنمية المستدامة، وتولد عن ذلك مصطلح التنمية المستدامة، وعليه يمكن القول وفق هذا الطرح أن الاستدامة البيئية تساعد على ضمان تلبية احتياجات السكان الحاليين مع الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة دون التأثير عليها، وبذلك يمكن تعريف الاستدامة البيئية بشكل عام بأنها تفاعل الإنسان المسئول مع البيئة لتجنب استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها، والحفاظ على جودة البيئة لأمد طويل.

ومن منطلق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة وما جذبه من مظاهر العصرية والتطور، شمل الأمر أيضا القواعد القانونية الناشطة في المجال البيئي، وكان ذلك إما زيادة أو نقصانا، ولا يمكن إنكار تأثير القانون البيئي بهذه التطورات.



المشكلة

القاعدة القانونية كانت ولا تزال أهم وسيلة لحماية البيئة سواء في مفهومها التقليدي أو المفهوم المستحدث، ويتأتى ذلك بتكريس السياسة الوقائية والعقابية على حد السواء، التي تتبناها الدولة.

انطلاقاً من مضامين الاستدامة كإستراتيجية عالمية، شملت مختلف مناحي الحياة الاستراتيجية للدولة، نطرح إشكالية هذا الاستكتاب على النحو التالي:

ما مدى جدوى عصرية القاعدة القانونية في مواكبة متطلبات حماية البيئة الاستدامية؟ وهل هي كفيلة لضمان بعد التنمية المستدامة؟

محاورة

- المحور الأول: مكانة البيئة المستدامة في التشريعات القانونية المعاصرة

- المحور الثاني: الإجراء البيئي

- المحور الثالث: المسؤولية القانونية في المجال البيئي

- المحور الرابع: الاستدامة البيئية والمدن الذكية

حقوق المشاركة والتزاماتها

لا تعبر الأبحاث إلا على آراء أصحابها، وتقع عليهم وحدهم المسؤولية الكاملة حول ما قدموا، وما يترتب عنه من قضايا الإخلال بالقواعد العلمية والأمانة.

شروط المشاركة

- تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

- الالتزام بقالب الكتاب، مع الالتزام بالقواعد التالية.

- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.

- ألا يكون البحث مستلماً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.

- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.

- التزام الدقة والسلامة اللغوية، على ألا يتجاوز 25 صفحة ولا يقل عن 15 صفحة، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آلية END OF DOCUMENT في نهاية البحث بحجم خط 10.

- يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 01 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهده يحمل مع الإعلان الخاص بالكتاب الجماعي.

يرسل البحث منسق على البريد الإلكتروني الخاص برئيسة المشروع الدكتورة أونشن حنان: droit.adm40@gmail.com

تواريخ مهمة

➤ آخر أجل لإرسال نص البحث كاملاً: 2023-6-5

➤ بداية الرد على الباحثين: 2023-7-5